الحلقة (١٥)

مختصر الحلقة الماضية: تحدثنا بالمحاضرة السابقة عن المبتدأ والخبر وتكلمنا عن أنواع المبتدأ وعرفنا أنه قسمين أو نوعين: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر، وهو الوصف، **وعرفنا أن الوصف يشترط فيه أن يسبق بنفي أو استفهام.**

ثم انتقلنا إلى أنواع الخبر وقلنا أن الخبر ينقسم ثلاثة أقسام: **القسم الأول**: **خبر مفرد** وهو الغالب والكثير والأصل مثل محمد نبينا والله ربنا ومحمد كريم وزيد رحيم إلخ...

و**القسم الثاني** **الخبر الجملة** وقلنا أن الخبر قد يكون جملة وهذه الجملة إما أن تكون **جملة إسمية** أو **جملة فعلية**.

ثم بدأنا بأمر **الجملة إذا وقعت خبرا يشترط فيها شرط** **وهو أن تشتمل على ضمير أو على عائد أو على رابط يربطها بالمبتدأ** لأنها إذا خلت من هذا الرابط فإنها تكون أجنبية عنه، نقول محمد ذهب علي الكلام هنا غير مفيد وتلحظون فيه عدم ترابط، لأن المبتدأ وهو محمد ليس له صلة بالخبر ذهب علي، لكن لو قلت محمد ذهب أبوه تلحظون هنا أن الكلام هنا مترابط وجملة مفيدة، لماذا؟ لأن الخبر الواقع جملة اشتملت هذه الجملة على ضمير يعود إلى المبتدأ، محمد ذهب أبوه، **فالهاء** عائدة إلى محمد.

إذن نقول هنا شرط الجملة الواقعة خبرا أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ وهذا الرابط أنواع:

النوع الأول: **الضمير** وهو الغالب والكثير في الربط بين المبتدأ والجملة الخبرية.

مثال: محمد أخلاقه عالية، فأخلاقه عالية جملة اسمية وقعت خبرا، والرابط الذي يربطها بالمبتدأ **هو الضمير وهو الهاء** في قوله أخلاقه، وأخلاقه مبتدأ ثان، وعالية خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني والخبر في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، وهذه الجملة التي وقعت خبرا قد اشتملت على ضمير ورابط يربطها بالمبتدأ وهو **الهاء**، وهذا هو الغالب في الربط وهو الضمير.

ونحو: (والله يقول الحق) لفظ الجلالة الله مبتدأ، و يقول الحق جملة وقعت في محل رفع خبر، والرابط فيها هو الضمير المستتر والله يقول **هو** التقدير يقول **هو** فهنا الضمير المستتر غير المحذوف هو مذكور في الكلام لكنه لا يظهر، فلذلك يصلح أن يكون رابطا.

إذاً الضمير قد يكون ظاهرا كما في المثال الأول وقد يكون مستترا كما في المثال الثاني.

النوع الثاني: **إعادة المبتدأ بلفظه: بمعنى أن الخبر يأتي جملة وهذه الجملة اشتملت على لفظ المبتدأ.**

كما نلحظ في **المثال**: يقول الله سبحانه وتعالى {الْحَاقَّةُ (١) مَا الْحَاقَّةُ} هنا الحاقة الأولى مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وما مبتدأ ثاني، والحاقة خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني والخبر خبر المبتدأ الأول، أين الرابط هنا؟ في هذه الجملة الرابط فيها إعادة المبتدأ بلفظه الحاقة، الحاقة المبتدأ أعيد

بلفظه.

وكذلك تقول: زيد ما زيد، الكتاب ما الكتاب، **وهذا أسلوب فيه تفخيم وتعظيم** لو قلت زيد ما زيد فإنك تريد تبين عظم شأنه وقدره، وكذا كما قال الله سبحانه {الْحَاقَّةُ (١) مَا الْحَاقَّةُ} وقوله سبحانه {الْقَارِعَةُ (١) مَا الْقَارِعَةُ }هذا أسلوب فيه تفخيم وتهويل، إذاً ما الحاقة جملة وقعت خبر والرابط فيها إعادة المبتدأ بلفظه.

النوع الثالث: الإشارة إلى المبتدأ: بمعنى أن يكون في الجملة الواقعة خبرا اسم إشارة راجع إلى المبتدأ.

مثاله: قوله سبحانه وتعالى: {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} فلباس مبتدأ وهو مضاف، والتقوى مضاف إليه، ذلك: مبتدأ ثان وخير: خبر المبتدأ الثاني، والجملة ذلك خير في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وقد اشتملت هذه الجملة على رابط وهذا **الرابط هو الإشارة** وهو ذلك، لأن ذلك إشارة إلى لباس، فالمقصود بـ"ذلك" لباس التقوى إذن هي إشارة إلى المبتدأ فحصل هنا الربط من اسم الإشارة.

ولو قلت مثلا: علم النحو ذلك علم ينتفع به فهنا ذلك علم جملة وقعت خبرا **والرابط فيها اسم الإشارة** ذلك إشارة إلى المبتدأ.

قال المؤلف: **وقد تخلو هنا الجملة الواقعة خبرا من رابط يربطها بالمبتدأ متى يكون ذلك؟ متى يصح أن تخلو الجملة من الرابط؟**

إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى، ففي هذه الحالة لا تحتاج هذه الجملة إلى رابط لأن المبتدأ هو الخبر والخبر هو المبتدأ، لشدة المطابقة بين المبتدأ والخبر لم يحتج الخبر إلى رابط.

مثاله: نطقي الله حسبي، فنطق مبتدأ وهو مضاف والياء مضاف إليه، ولفظ الجلالة الله: مبتدأ ثان وحسبي خبر المبتدأ الثاني، والله حسبي جملة إسمية في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وتلحظون أن الجملة الواقعة خبرا وهي الله حسبي ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ومع ذلك الكلام صحيح ومنساق، لماذا مع خلو الخبر الجملة من رابط؟ السبب في ذلك أن الخبر هو نفس المبتدأ يعني لو قلت الله حسبي هو نطقي و نطقي هو الله حسبي فتلحظون أن المبتدأ أو الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى فلذلك خلت الجملة من الرابط.

ومنه قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} هو: مبتدأ أول، لفظ الجلالة الله: مبتدأ ثان، أحد: خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني والخبر خبر المبتدأ الأول، وتلحظون أن الجملة هذه الواقعة خبرا ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ومع ذلك الكلام صحيح ومنساق ومتصل، لماذا؟ قال لأن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى، فالله من هو؟ هو الله أحد، والله أحد من هو؟ هو، إذن يشترط في الجملة الواقعة خبرا أن تشتمل على رابط، والرابط الغالب أن يكون ضميرا، الإشارة إلى المبتدأ، الثالث إعادة المبتدأ بلفظه، وقد تخلو الجملة الواقعة خبرا من الروابط وذلك إذا كان الخبر الواقع جملة هو نفس المبتدأ في المعنى.

من أنواع الخبر **النوع الثالث شبه الجملة**، **وينقسم قسمين**: إما **ظرف** أو **جار ومجرور**.

الظرف واضح ظرف المكان وظرف الزمان زيد عندك هذا ظرف.

والجار والمجرور جار يعني حرف الجر والمجرور هو الاسم الذي يقع بعد حرف الجر تقول: محمد في البيت، في حرف جر، والبيت اسم مجرور.

مثال الظرف: {وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ} الركب مبتدأ، و أسفل خبر وهو شبه جملة وهو ظرف مكان في محل نصب خبر متعلق بمحذوف خبر، أسفل ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر.

(والصوم يوم الخميس)، الصوم هنا مبتدأ، و يوم ظرف زمان منصوب متعلق بمحذوف خبر.

ومثال الجار والمجرور: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} فالحمد: مبتدأ، و**لله**: اللام حرف جر ولفظ الجلالة اسم مجرور والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر، وهما شبه جملة.

كذلك الكتاب في الحقيبة: الكتاب مبتدأ، في حرف جر، الحقيبة اسم مجرور والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر.

والحقيقة ننتبه إلى هذه النقطة بعض المعربين يقول أسفل: خبر، ويسكت. ويقول يوم: خبر، والحمد لله يقول الجار والمجرور خبر، وفي الحقيبة جار ومجرور خبر، هذا الإعراب صحيح من حيث النظرة العامة، لكن عند التدقيق والتأمل والتحقيق فالأمر ليس كذلك، **وهذا رأي جمهور النحويين وهو أن الجار والمجرور والظرف متعلقان بمحذوف**، قال المؤلف: **والحقيقة أن الظرف والجار والمجرور الواقعان خبرا متعلقان بمحذوف هذا المحذوف هو الخبر**، والركب أسفل منكم يعني الركب مستقر أسفل، فالخبر قوله **مستقر** أو **حاصل**، والصوم **مستقر** يوم الخميس، ويوم ظرف زمان منصوب، الحمد **ثابت** لله **فثابت** هو الخبر والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف، هذا هو التحقيق بالإعراب وهو الأنسب.

قال: **ويقدر المحذوف بمستقر أو حاصل أو ثابت ونحو ذلك** والتقدير في الآية الأولى: والركب **مستقر** **أو حاصل أو ثابت** أسفل منكم.

وفي الآية الثاني الحمد **ثابت** أو **حاصل** أو **مستقر** لله فتلحظون أن الخبر في شبه الجملة إما أن يكون ظرفا، أو جارا ومجرورا والحقيقة أن الظرف ليس هو الخبر، والجار والمجرور ليس هو الخبر حقيقة، إنما الخبر حقيقة هو محذوف، هذا المحذوف يقدر بـ **مستقر أو حاصل أو ثابت**.

شرط الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرا: **أن يكونا تامين**، وقد أخذنا في صلة الموصول أن صلة الموصول قد تكون شبه جملة ظرف أو جار ومجرور، ويشترط فيهما أن يكونا تامين، وعرفنا معنى كونهما تامين بمعنى **أن الفائدة** تحصل بذكر الظرف أو الجار والمجرور دون ذكر المتعلق المحذوف، فإذا حصلت الفائدة بمجرد ذكرهما فهما ظرف أو جار ومجرور تامين، أن يكونا تامين أي يحصل بالإخبار بهما فائدة من غير التصريح بذكر المتعلق

نحو: (الحمد لله) و(زيد عندك) فهنا الحمد لله تلحظون أن المعنى مستقيم وواضح بمجرد ذكر الجار والمجرور لله، ولا يلزم أن أقول الحمد ثابت لله، الحمد لله خلاص كل مستمع سيفهم أن المقصود الحمد ثابت أو حاصل أو مستقر لله.

كذلك زيد عندك، عندك هنا ظرف تام لأن الإخبار به حصل به الفائدة دون أن نذكر المتعلق المحذوف، فلا يلزم أن نقول زيد **مستقر** عندك.

قال: بخلاف محمد بك، تأمل هنا و علي مكانا، محمد بك جملة غير مفيدة لأن الجار والمجرور الباء حرف جر والكاف مجرور غير تامين، بمعنى أنه لا يحصل بالإخبار بمجرد ذكرهما فائدة، بل يلزم أن نذكر المتعلق، فنقول **مثلا**: محمد مار بك أو محمد **معجب** بك لكن قولك محمد بك كلام غير صحيح ولا يصح الإخبار بالجار والمجرور لأنه غير تام.

كذلك علي مكاناً أيضا تلحظون أنها جملة غير مفيدة، لا بد أن نذكر المتعلق هنا لأنه غير تام، مكاناً ظرف غير تام لا يحصل بمجرد ذكره فائدة، فلا يصح الإخبار بهما لعدم الفائدة لأنهما غير تامين.

مسوغات الابتداء بالنكرة:

الأصل أن يكون المبتدأ معرفة، لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر، محمد كريم فأنت حكمت على المبتدأ وهو محمد بالكرم، ولا يحكم على الشيء إلا إذا كان معروفا معلوما، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلا يمكن أن نحكم على شيء مجهول، فهذا هو الأصل أن يكون المبتدأ معرفة محمد كريم، أبوك مسافر، كتابك مفيد، فتلحظون أن المبتدأ هنا معروف لدى المخاطب ولدى المتكلم معرفة، لأنك تريد تحكم عليه فلا تحكم إلا على معروف، **لكن مع ذلك قد يأتي المبتدأ نكرة** لكن هذا لا يكون إلا بمسوغ، هذا المسوغ يعني مبرر أو سبب، يعني قد تقع النكرة مبتدأ لكن هذا لا يكون إلا بسبب أو هناك شيء ما يبرره شيء يسوغ ذلك فننظر، هنا نقول:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه والخبر حكم ولا يحكم إلا على معروف فلا تقول طالب حاضرٌ، طالب مبتدأ وهو نكرة، فإذا قلت ذلك لن يستفيد المخاطب من هذا الكلام، لأن المبتدأ نكرة، وإذا حكمت على النكرة هذا لا يعنيني بشيء، وطالب تطلق على أي طالب، ليس محددا حتى يكون الحكم دقيقا، فهنا طالب ما أعرف من هو؟ أي طالب أراه يمكن أقول هذا طالب متأخر فلا فائدة من هذا الإخبار، إذاً هنا نقول طالب حاضرٌ لا يصح لأن المبتدأ مجهول ولا يحكم على مجهول لأنه لا فائدة من الحكم على المجهول، هذا هو الأصل أن يكون المبتدأ معرفة.

لكن يصح الابتداء بالنكرة **بشرط الإفادة** وهذه الفائدة قسموها إلى قسمين **إما أن تكون هذه النكرة أفادت عموما، أو أفادت خصوصا فإذا أفادت النكرة عموما أو أفادت خصوصا فهنا يجوز أن نبتدئ بهذه النكرة، وهذه القاعدة العامة.**

لكن العلماء وضعوا لذلك مواضع نذكر هذه المواضع التي هي المسوغات، يعني المسوغ الذي جعلنا

نبتدئ بالنكرة يقول **ولا تكون الإفادة إلا بمسوغ، ومن مسوغات الابتداء بالنكرة:**

١- أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا متقدما على المبتدأ، مثال الخبر الظرف: عندي كتابٌ فلو تأملنا المثال نجد أن المبتدأ هو كتابُ، والخبر هو عندي وهو ظرف،

وتلحظون: أنه متقدم على المبتدأ، فلذلك جاز هنا الإخبار بالنكرة، لوجود المسوغ، ما هذا المسوغ؟ أن الخبر ظرف متقدم على المبتدأ.

ومنه قوله تعالى:{**وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ**} فلدينا خبر وهو ظرف، و مزيد مبتدأ نكرة، ما الذي سوغ وقوع المبتدأ نكرة؟ هو أن الخبر ظرف متقدم.

مثال الخبر الجار والمجرور: في العلم نفع، فنفع: مبتدأ وهو نكرة، ما الذي سوغ وقوع المبتدأ نكرة؟ أن الخبر جار ومجرور متقدم عليه.

ومنه قوله تعالى {**وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ**} فغشاوة نكرة وقع مبتدأ، وعلى أبصارهم: خبر وهو جار ومجرور وهو متقدم، لذلك جاز أن تقع النكرة مبتدأ.